Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475 - E-ISSN 3079-8167

# Measuring the impact of foreign trade on some macroeconomic variables in Iraq for the period 2004-2023*

**Nazar Dheyab Assaf[(1)], Ahmed Mahmoud Daham Al-Ahbabi[(2)]**
University of Almaarif[(1)], University of Fallujah[(2)]
(1) dr_nazar54@uoa.edu.iq (2) cae.h2451@uofallujah.edu.iq

**Key words:**
Foreign trade, trade openness, domestic investment, government spending.

**ARTICLE INFO**
*Article history:*

| | |
|---|---|
| Received | 15 ***Jun***. 2025 |
| Accepted | 01 ***Jul***. 2025 |
| Avaliabble online | 31 ***Dec***. 2025 |

© 2025 THE AUTHOR(S). THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE DISTRIBUTED UNDER THE TERMS OF THE CREATIVE COMMONS ATTRIBUTION LICENSE (CC BY 4.0).
https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
**Ahmed Mahmoud Daham Al-Ahbabi**
**University of Fallujah**

**Abstract:**
The research aims to shed light on the extent of the effectiveness of foreign trade on some macroeconomic variables in Iraq during the period (2004-2023). In order to achieve this goal, the research relied on the deductive method based on the descriptive theoretical method based on economic theory, as well as the quantitative method by using the autoregressive model of lagged distributed lags (ARDL) to measure the impact of foreign trade on some macroeconomic indicators. In light of this, it was concluded that foreign trade has an effective role in influencing some economic indicators during the study period. It was found that the highest percentage of effectiveness in the changes that occur in public spending comes from the value of trade openness, where its value in the short term amounted to 66% of the total impact, followed by the effectiveness of total exports (36%), and then the effectiveness of total imports (25%). On the other hand, it was found that the highest percentage of effectiveness in the changes that occur in domestic investment comes from the value of total exports, which amounted to 86% of the total impact, followed by the effectiveness of total imports and trade openness, where their effectiveness in domestic investment in the short term amounted to (20%) of the total impact. On the basis of this, the study concluded by presenting a set of recommendations aimed at diversifying Iraqi oil and non-oil exports and paying attention to the productive sectors in order to reduce dependence on imports, especially consumer products, in order to overcome the issues plaguing the Iraqi economy and achieve real growth rates and sustainable development.

*The research is extracted from a doctoral dissertation of the Second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

# قياس اثر التجارة الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة 2004-2023*

**أ.د. نزار ذياب عساف**
**جامعة المعارف ـ كلية العلوم الإدارية والمالية**
dr_nazar54@uoa.edu.iq

**م.م. احمد محمود دحام الأحبابي**
**جامعة الفلوجة ـ كلية الإدارة والاقتصاد**
cae.h2451@uofallujah.edu.iq

## المستخلص

يهدف البحث إلى بيان اثر التجارة الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق خلال المدة (2004-2023). ومن أجل الوصول الى تحقيق ذلك الهدف تم الإعتماد على المنهج الإستنباطي القائم على الأسلوب الوصفي النظري المستند إلى النظرية الاقتصادية، فضلاً عن الأسلوب الكمي من خلال إستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) لقياس أثر التجارة الخارجية في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية. في ضوء ذلك، تم التوصل الى نتيجة مفادها ان للتجارة الخارجية دور فاعل في التأثير على بعض المؤشرات الاقتصادية خلال مدة البحث. اذ تبين ان أعلى نسبة اثر في التغيرات التي تحصل في الانفاق العام تأتي من قيمة الانفتاح التجاري، حيث بلغت قيمته في الأجل القصير (66%) من الأثر الكلي، تليها اثر اجمالي الصادرات بنسبة (36%)، ثم اثر اجمالي الاستيرادات بنسبة(25%). من جهة اخرى تبين أن أعلى نسبة اثر في التغيرات التي تحصل في الاستثمار المحلي تأتي من قيمة اجمالي الصادرات إذ بلغت قيمتها في الأجل القصير (86%) من الأثر الكلي، تليها اثر اجمالي الاستيرادات والانفتاح التجاري حيث بلغت نسبة فاعليتهما في الاستثمار المحلي في الأجل القصير (20%) من الأثر الكلي. على اساس ذلك اختتمت البحث بتقديم مجموعة من التوصيات التي تهدف الى تنويع الصادرات العراقية النفطية وغير النفطية والاهتمام بالقطاعات الإنتاجية من اجل تقليل الاعتماد على الاستيراد وبخاصة المنتجات الإستهلاكية، من اجل التغلب على المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتحقيق معدلات نمو حقيقية وتنمية مستدامة.

**الكلمات المفتاحية:** التجارة الخارجية، الانفتاح التجاري، الاستثمار المحلي، الانفاق الحكومي.

## المقدمة:

تعد التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تسهم في تعزيز اقتصاديات الدول، بغض النظر عن مستوى تقدمها. فهي تلعب دورًا فعالًا في تحسين مستوى المعيشة ورفاهية المجتمعات من خلال توفير سلع وخدمات لا يمكن إنتاجها محليًا أولا يستطيع الجهاز الإنتاجي توفيرها بكميات كافية. فضلاً عن ذلك، تعزز التجارة الخارجية العلاقات الاقتصادية بين الدول ضمن إطار تنظيمي عالمي يشمل معظم دول العالم. وبالتالي، فإنها تلعب دورًا بارزًا في تحقيق التنمية الاقتصادية.

و كما هو معروف شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 زيادة في حجم التجارة الخارجية، وذلك تماشياً مع الانفتاح الاقتصادي الذي أعقب رفع العقوبات عن البلاد. وقد أدى ارتفاع العوائد النفطية إلى احداث زيادة في الانفاق العام بالتالي زيادة الدخول. ومع ذلك، لم يرافق هذا التيار النقدي

* البحث مستل من أطروحة دكتوراه للباحث الثاني.

زيادة مماثلة في التيار السلعي، بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي نتيجة تعطل معظم القطاعات الإنتاجية وعدم كفاءة البعض الآخر. هذه الظروف كانت نتيجة طبيعية للمشاكل الاقتصادية التي عانى منها البلد على مدى السنوات السابقة، وقد نتج عن ذلك ضغوطاً تضخمية مولتها الاستيرادات، مما أسهم في إغراق الأسواق بالسلع والبضائع التي لم يكن بإمكان المنتج المحلي منافستها. في الوقت نفسه، كانت الصادرات السلعية محدودة، مما أدى إلى اختلال الميزان التجاري وزيادة الانكشاف الاقتصادي نحو الخارج.

والعراق كغيره من الدول النامية يتعرض لتحديات عديدة هي بمثابة مشكلات تصيب الاقتصاد على المستوى الكلي، كالبطالة والتضخم وارتفاع حجم الانفاق الجاري مقارنة بالإنفاق الاستثماري وتذبذب حجم الاستثمار المحلي. بالإضافة إلى ذلك، اصبح هيكل الإنفاق العام يعاني من اختلالات ناتجة عن عدم الكفاءة في توزيع التخصيصات المالية، حيث يلاحظ ارتفاع نسبة المخصصات للموازنة الجارية على حساب الموازنة الاستثمارية. كما أن هناك سوء توزيع للنسب داخل بنود مكونات الإنفاق العام، وافتقار للرشادة في إدارة النفقات الاستثمارية، مما أدى إلى تفاقم حجم الهدر في المشاريع الاستثمارية. كل هذه العوامل أسهمت في تدهور القطاعات الإنتاجية وتراجع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. من هذا المنطلق، وإذ يتطلع العراق قدماً نحو تحقيق التنمية والإصلاح الاقتصادي صار لزاماً على صانعي القرار إيجاد حلول جذرية للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق ذلك، وهذا مرهون بتبني استراتيجية علاجية على أن يكون للتجارة الخارجية دوراً فاعلاً في تحسين وضع الميزان التجاري وزيادة الصادرات غير النفطية واستغلال الجوانب الايجابية من الانفتاح التجاري مثل جذب الاستثمارات الاجنبية وتوطيد العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يصب برمته في تنويع مصادر الدخل القومي وإحداث الاداء الاقتصادي المنشود.

## المنهجية والدراسات السابقة

### اولاً: مشكلة البحث

تكمن اشكالية البحث في طبيعة العلاقة بين التجارة الخارجية وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام 2003 والتي يمكن ان تصاغ بالتساؤلات التالية:-

1-هل للتجارة الخارجية دور فاعل في احداث تغيرات ايجابية في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي؟ كالاستثمار والانفاق العام ؟

2-هل يمكن زيادة كفاءة التجارة الخارجية في العراق وجعلها اكثر اثراً ؟

### ثانياً: فرضية البحث

بهدف الاجابة على التساؤلات المطروحة انفاً صيغت الفرضية الاتية " للتجارة الخارجية بمكوناتها (الصادرات والاستيرادات) بالإضافة الى الانفتاح التجاري دور فاعل في التأثير على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق بعد عام 2003.

### ثالثا" اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في الدور البارز الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، حيث اصبح العراق اكثر انفتاحاً على العالم الخارجي، وهنا يمكن ان تكمن اهمية البحث:-

1- يساهم في فهم تأثير التجارة الخارجية على بعض مؤشرات الاقتصاد العراقي.
2- يساعد في تطوير سياسات تجارية فعالة في العراق.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

## رابعاً: اهداف البحث

بهدف الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضية بإثباتها أو نفيها، سنحاول تحقيق الآتي :-

1- إستعراض الدلائل والمؤشرات الرقمية للإقتصاد العراقي خلال مدة البحث للتجارة الخارجية من جهة وبعض المؤشرات الاقتصادية الكلية من جهة ثانية.
2- تحديد العلاقة الدالية ومن ثم قياس تأثير المتغيرات المستقلة المتمثلة بمكونات التجارة الخارجية على المتغيرات التابعة التي تمثلها بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الاقتصاد العراقي معززاً بتحديد العلاقة السببية بين متغيرات البحث.
3- تقديم بعض المقترحات التي من شأنها ان تساهم في رفع اثر التجارة الخارجية في العراق.

## خامساً: حدود البحث

**الحدود المكانية:** العراق نموذج للبحث.

**الحدود الزمانية:** اختيار المدة (2004-2023)، باعتبارها شهدت تغيرات واضحة الاقتصاد العراقي اذ اصبح اكثر اعتماداً على التجارة الخارجية واكثر انفتاحاً على العالم الخارجي.

## سادساً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة من المرتكزات الاساسية لإعداد البحوث العلمية، وهناك العديد من الدراسات التي بحثت في آثار التجارة الخارجية على مكونات الاقتصاد الكلي نذكر منها:

1- **دراسة سلام هامل بريغش (2021)**، بعنوان **(تأثير التجارة الخارجية في تحقيق التوازن الكلي للاقتصاد العراقي في ظل الانفتاح الاقتصادي).** هدف البحث الى التعرف على ما اذا كان متغير التجارة الخارجية في ظل الانفتاح الاقتصادي يزيد من عدم استقرار او توازن المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي. منطلقاً من فرضية مفادها بأن هناك آثار ايجابية للتجارة الخارجية على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق وبالتالي على التوازن الكلي للاقتصاد، وتوصل البحث الى نتائج مفادها ان للتجارة الخارجية الأكثر انفتاحا أثر كبير في تقلب المتغيرات الكلية للاقتصاد العراقي، نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي في سد حاجات السوق المحلية من السلع والخدمات، وبالتالي يتم سد هذه الفجوة عن طريق القطاع الخارجي الامر الذي يرفع من معدلات التسرب من دورة الدخل.

2- **دراسة Michael Benarroch & Manish Pandey (2017)**، بعنوان: **"أثر الواردات والصادرات على حجم وتكوين النفقات الحكومية." (The Impact of Imports and Exports on the Size and Composition of**

يدرس البحث كيفية استجابة الإنفاق الحكومي للتغيرات في حجم التجارة الخارجية والانفتاح التجاري، وتحديدًا، العلاقة بين الانفتاح والنفقات الحكومية الإنتاجية وغير الإنتاجية، لإجمالي 68 دولة حول العالم، منها 30 دولة منخفضة الدخل و38 دولة مرتفعة الدخل، للمدة 1972-2000. وظهر أن النفقات الحكومية الإنتاجية هي التي تزداد بشكل أساسي مع الانفتاح التجاري، وخاصةً مع زيادة الاستيرادات. علاوة على ذلك، وُجد أن هذا الارتباط سائد في البلدان منخفضة الدخل أكثر منه في البلدان مرتفعة الدخل. وأوصى الباحثون بأن على الحكومات العمل على زيادة الإنفاق في المجالات الإنتاجية لمواجهة الآثار السلبية الناجمة عن زيادة التعرض للسلع المستوردة.

## المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

**1- مفهوم التجارة الخارجية**: يعد قطاع التجارة الخارجية (Foreign trade) من القطاعات المهمة في الاقتصاد، لذا حاول العديد من الاقتصاديين وضع تعريف للتجارة الخارجية كلٌ حسب وجهة

نظره ، فمنهم من عرَّف التجارة الخارجية على أنها مجموع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الدول (Krugman,2018: 23) ، كما تعرف التجارة الخارجية بأنها حقل من حقول الاقتصاد الذي يطبق مفاهيم الاقتصاد الجزئي للمساعدة في فهم العلاقات الاقتصادية الدولية، ويتضمن محتواها بشكل أساسي تحليل العرض والطلب على السلع والخدمات ولكن ليس على مستوى النطاق المحلي وانما في الأسواق الدولية، من خلال وصف مسار نموذجي للتعاملات الاقتصادية بين أنشطة القطاعات الاقتصادية المحلية والعالم الخارجي (Suranovic,2010: 8). وتشمل كذلك جميع الأنشطة التجارية التي تعمل على تشجيع تبادل السلع والخدمات والموارد الاقتصادية والأشخاص والأفكار والتقنيات عبر الحدود الوطنية.(Jankulovski et al,2017:105 )

مما تقدم يمكن تعريف التجارة الخارجية ببساطة بأنها مصطلح يشير الى عمليات تبادل السلع والخدمات بين الدول، وكذلك بين الشركات والأشخاص على المستوى الدولي، كما يمكن على نحو أعمق تعريفها بأنها عبارة عن منظومة العلاقات السلعية و الخدمية التي تكون مجموع التجارة الخارجية لبلدان العالم كافة.

**2- اهمية التجارة الخارجية:** تتلخص أهمية التجارة الخارجية في ما يلي :- (Ekmekcioglu, 2011 :193)

أ- تعد التجارة الخارجية مصدراً أساسياً في الحصول على العملات الأجنبية ، مما يعمل على تعزيز قدرة الدولة من السيولة النقدية التي تعد من مرتكزات العمليات الاقتصادية خصوصا عمليات التمويل والاستثمار .

ب- تعمل التجارة الخارجية على تطوير وتنمية الأنشطة الاقتصادية سواءً الأنشطة الاقتصادية او الإنتاجية أو الاستهلاكية والخدمية، وذلك عن طريق تفعيل الحركة التجارية في تلك المصادر عن طريق عمليات الاستيراد والتصدير .

ت- ينجم عن التجارة الخارجية عوائد مالية يمكن استخدامها كمصدر لتمويل المشاريع التنموية أو الخدمية التي تحتاج إليها الدولة .

ث- توفير السلع والخدمات الضرورية والكمالية التي لا تستطيع الدولة إنتاجها ومحاولة إيجاد نوع من الاتزان لوضعها الاقتصادي.

ج- تعمل على إيجاد نوع من التوازن في ميزان المدفوعات أو تخفيض العجز في حالة عدم التوازن كما تعمل الدولة على التوازن بين التدفق النقدي والتدفق الحقيقي للسلع والخدمات داخل الدولة.

ح- المساهمة في نقل التكنلوجيا بين الدول المتقدمة والدول النامية وتبادل الخبرات سواء كانت مادية او بشرية أو تكنولوجية .

خ- تحقيق متطلبات المستهلك المحلي والارتقاء بذوقه واشباع رغباته . (هلال، 2014 :107)

د- توطيد العلاقات القائمة مع الدول المتعامل معها وانشاء علاقات تجارية مع دول واقاليم أخرى .

**المؤشر الاول: الانفاق العام: (public expenditures)**

**1- مفهوم الانفاق العالم:** تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال، يخرج من الذمة المالية للدولة عن طريق اداراتها ووزاراتها ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة بهدف اشباع حاجات عامة .(ابوحمد، 2002 :63) وبهذا المعنى فهي تضم ثلاثة عناصر تميزها عن غيرها : (خلف، 2008 :90)

أ- النفقة العامة مبلغ نقدي.

ب- صدور النفقة العامة عن طريق الدولة او احدى هيئاتها العامة.

ت- الهدف من النفقة العامة هو اشباع حاجة عامة .

**2- الاثار الاقتصادية للنفقات العامة:**

أصبحت النفقات العامة في معظم دول العالم تشكل نسبة مرتفعة من الدخل القومي، ذلك ان لها الاثر الكبير في البنية الاقتصادية والاجتماعية . من اهم هذه الاثار (باختصار شديد):

**أ- أثر الانفاق العام على الانتاج القومي:**

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعال. وهي على عدة اوجه: (Gurung el et, 2023 :33)

- **النفقات الانتاجية**: تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات على وجهين، إما ان تقوم بأنفاقها على الانتاج بصورة مباشرة بصفتها "الدولة المنتجة"، أو عن طريق تقديم اعانات الى بعض المشروعات الخاصة او العامة بغرض تحقيق اهداف اقتصادية معينة .
- **النفقات الاجتماعية:** تأخذ هذه النفقات إما شكل إعانات نقدية للعائلات، مما يسهم في رفع مستوى استهلاك بعض الفئات الاجتماعية وتحسين ظروف معيشة الأفراد غير المنتجين، مثل المسنين والعجزة. او عن طريق تقديمها على هيئة سلع وخدمات، مثل الرعاية الصحية، والإسكان، والتعليم. وفي كلا الحالتين، تؤثر هذه النفقات على الطلب الكلي ومن ثم الإنتاج القومي.

**ب- اثر النفقات العامة على الاستهلاك القومي:**

تقوم الدولة باستهلاك كميات كبيرة من السلع والخدمات في إطار أداء وظيفتها لتلبية الاحتياجات العامة، حيث تنفق الأموال على إدارة المرافق العامة. وتشمل هذه الأنشطة شراء سلع استهلاكية معينة لتلبية احتياجات بعض منتسبيها، كالأغذية والملابس والتجهيزات المختلفة، بالإضافة إلى ذلك، تشتري الدولة خدمات استهلاكية مثل التعليم والرعاية الصحية، مما ينعكس بشكل مباشر على مستوى الاستهلاك القومي ويعززه. من جهة اخرى فأن الانفاق الموجه الى المجتمع على شكل رواتب واجور والذي يعتبر من اهم صور الانفاق العام يخصص الجزء الاكبر منه لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات لأصحاب هذه الدخول، وبالتالي يساهم في رفع مستوى الاستهلاك العام. (الحاج، 2012 :143)

**المؤشر الثاني: الاستثمار (Investment) :**

**1- مفهوم الاستثمار:** يقصد بالاستثمار قيام شخص طبيعي او معنوي في بلده أو بلد اخر باستخدام خبراته وجهوده او أمواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بمشاركة شخص طبيعي او معنوي محلي او أجنبي او مع الدولة او مواطنيها في إنشاء مشروع او عدة مشاريع مشتركة.(الطعان، 2006 :17) بمعنى انه عملية توظيف الاموال المتاحة في اصول متنوعة للحصول على تدفقات مالية اكثر في المستقبل، تلك التدفقات بمثابة تعويضات يحصل عليها المستثمر بدلا من استخدام هذه الاموال من قبل مستثمرين آخرين طيلة المدة التي يتخلى بها المستثمر عن رأسماله مع الاخذ بنظر الاعتبار تحقيق عوائد تغطي قيمة التعويضات المطلوبة مقارنة بالمخاطر الناجمة عن عدم التأكد في الحصول عليها في المستقبل.(ال شبيب، 2009 :15) ويعرف كذلك بأنه توظيف الاموال او تخصيصها في المجالات او الفرص الاستثمارية التي يعتقد المستثمر بانها ذات جدوى تحقق له افضل عائد في اقل مستوى من المخاطر.(سعد،2015 :240)

**2- أهمية الاستثمار:** تكمن اهمية الاستثمار في: (محمد وصالح، 2021 :660)

أ- زيادة الانتاج مما يؤدي الى زيادة الدخل القومي، ومن ثم ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

ب- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.

ت- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة من خلال انتاج السلع والخدمات التي تشبع حاجات المواطنين.

ث- المساهمة في رفع القدرة التصديرية عن طريق تصدير الفائض من المنتجات الى الخارج .

ج- المساهمة في توفير العملات الاجنبية للبلد. (المحمدي واخرون، 2018 :208).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

## المحور الثاني: تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية وبعض المتغيرات هالاقتصادية الكلية في العراق للمدة (2004-2023)

### اولاً: تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2023):

للتجارة الخارجية اثار متعددة الجوانب على الإنفاق العام، بناءً على هيكل الاقتصاد والسياسات المتبعة من قبل الدولة، اذ تساهم التجارة الخارجية في تحسين كفاءة الانفاق العام، فمن الممكن ان تساهم المنافسة الخارجية في تحسين كفاءة الشركات المحلية، مما يقلل من الحاجة للدعم الحكومي.
من جهة اخرى يمكن ان توفر التجارة الخارجية سلعاً وخدمات ارخص نسبياً للحكومة، مما يقلل من تكلفة الانفاق العام. والجانب الاهم يكمن في ان التجارة الخارجية تساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الرسوم الجمركية والضرائب على الصادرات والواردات. (التخطيط،2021 :14-15) ويتضح من الجدول (1) ان الانفاق الحكومي في العراق يأخذ الاتجاه التصاعدي "المتذبذب" والذي اصبح صفة ملازمة لهذه النفقات طيلة سنوات البحث. فتذبذب النفقات العامة في العراق ناتج عن حقيقة ان الانفاق العام في العراق يعتمد بشكل شبه تام على ايرادات بيع النفط الخام، ولكون سعر هذه السلعة "عالميا" غير مستقر نسبياً. وبالتالي فإن التذبذب في هذه النفقات ناتج عن التذبذب في ايرادات النفط الخام، كون البلد يعتمد على سياسة "انفاق ما هو مستحصل"، وهذه الحالة تعد مثلبة على واضعي اهم سياسة اقتصادية كلية السياسة المالية" في العراق. ويمكن ملاحظة ذلك بشكل اوضح من خلال الشكل (1) والذي يتضح فيه مدى التطابق شبه التام لمتجه الانفاق العام "ذو اللون الاحمر" ومتجه الصادرات "ذو اللون الاسود"، والذي يعطي دلائل واضحة للأثر الذي تعكسه التجارة الخارجية على حجم الانفاق العام في العراق.

**الجدول(1)العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام في العراق للمدة2004-2023(مليوندينار)**

| السنوات | الصادرات | الاستيرادات | الناتج المحلي الاجمالي* | الانفتاح التجاري | الانفاق العام |
|---|---|---|---|---|---|
| 2004 | 25877930 | 30952242 | 53235358.7 | 112.6 | 32117491.3 |
| 2005 | 35713515 | 17038940.85 | 73533598.6 | 110.0 | 26375175.1 |
| 2006 | 43072410.96 | 16899504.6 | 95587954.8 | 83.7 | 38806679.3 |
| 2007 | 52286433.1 | 7871971.354 | 111455813.4 | 75.1 | 39031232.2 |
| 2008 | 73527955.4 | 6680169.7 | 157026061.6 | 77.6 | 59403374.7 |
| 2009 | 48900442.4 | 20217192 | 130643200.4 | 76.7 | 55589721 |
| 2010 | 62296146.7 | 32688708.07 | 162064565.5 | 72.5 | 70134201 |
| 2011 | 194496332 | 58037545.3 | 217327107.4 | 72.6 | 78757667 |
| 2012 | 110298839.1 | 28587997.4 | 254225490.7 | 72.5 | 105139575 |
| 2013 | 104645522.5 | 39057185.3 | 273587529.2 | 66.0 | 119127556 |
| 2014 | 98539318.8 | 43261711.1 | 266332655.1 | 67.0 | 112192126 |
| 2015 | 57610951.2 | 48578232.7 | 194680971.8 | 64.7 | 70417515 |
| 2016 | 51742504.9 | 57353324.3 | 196924141.7 | 52.8 | 73571000 |
| 2017 | 70950148.3 | 37361218.7 | 221665709.5 | 57.9 | 75490200 |
| 2018 | 100684985 | 43804511.1 | 268918874 | 62.4 | 80873188.8 |
| 2019 | 98225336.1 | 24803819.7 | 276157867.6 | 66.5 | 111723523 |
| 2020 | 57141527 | 18390722.88 | 215661516.5 | 56.5 | 76082452 |
| 2021 | 121560002.4 | 20438162.8 | 301152818.8 | 64.8 | 102849470 |
| 2022 | 180910609.3 | 31990783.2 | 383064152.3 | 68.1 | 116959623 |
| 2023 | 151964911.8 | 38069032.01 | 323178609.5 | 76.6 | 142435763 |

**المصدر:** من عمل الباحثين بالاعتماد على من اعداد الباحث بالاعتماد على اصدارات مختلفة من المجاميع الاحصائية السنوية للسنوات (2004-2023) والصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء, وزارة التخطيط العراقية. * الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

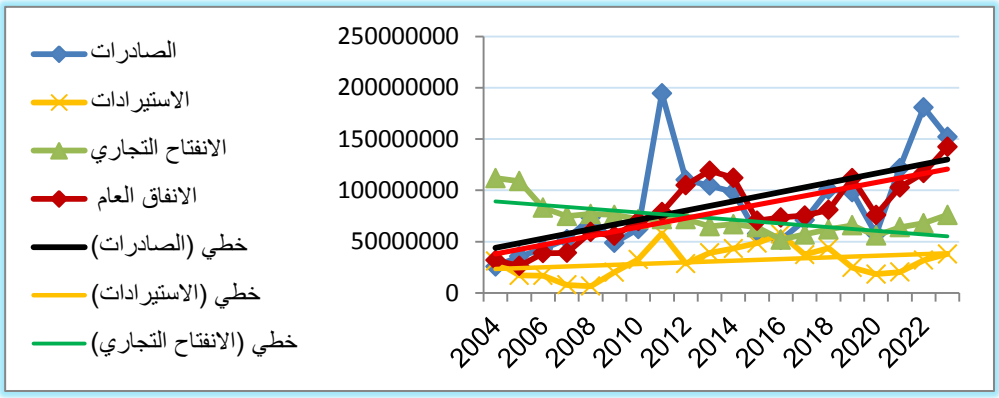


**الشكل (1) العلاقة بين التجارة الخارجية والانفاق العام في العراق للمدة (2004-2023)**

**المصدر:** عمل الباحثين بالاعتماد على الجدول (1).

**ثانياً: تحليل العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2023):**

للتجارة الخارجية اثر كبير نسبياً على الاستثمار المحلي، ويمكن أن يكون ذلك الاثر إيجابيًا في الغالب وسلبيًا في احيان اخرى، وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية السائدة والسياسات المتبعة في هذا البلد او ذاك. اذ تعمل التجارة الخارجية على فتح الأسواق أمام المنتجات المحلية، مما يزيد الطلب عليها ومن ثم يشجع الشركات على توسيع إنتاجها وزيادة استثماراتها. في المقابل قد يُلحق الانفتاح التجاري غير المنضبط اثاراً سلبية بالاستثمار المحلي، فالاعتماد المفرط على الاسواق الخارجية قد يجعل الاقتصاد المحلي عرضة للصدمات الخارجية، كالأزمات المالية العالمية او التغيرات في الطلب العالمي. وفي العراق، يمكن اعتبار التجارة الخارجية احدى اهم القنوات التي تغذي الاستثمار المحلي. كما موضح في الجدول (2) .

الجدول (2)العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار في العراق للمدة2004-2023 (مليون دينار)

| السنوات | الصادرات | الاستيرادات | الانفتاح التجاري | الاستثمار المحلي |
|---|---|---|---|---|
| 2004 | 25877930 | 30952242 | 112.6 | 2857807 |
| 2005 | 35713515 | 17038940.85 | 110.0 | 10182362.2 |
| 2006 | 43072410.96 | 16899504.6 | 83.7 | 16911154.6 |
| 2007 | 52286433.1 | 7871971.354 | 75.1 | 7530404.5 |
| 2008 | 73527955.4 | 6680169.7 | 77.6 | 23240539.3 |
| 2009 | 48900442.4 | 20217192 | 76.7 | 13471242 |
| 2010 | 62296146.7 | 32688708.07 | 72.5 | 26252776.7 |
| 2011 | 194496332 | 58037545.3 | 72.6 | 28234993 |
| 2012 | 110298839.1 | 28587997.4 | 72.5 | 38139871 |
| 2013 | 104645522.5 | 39057185.3 | 66.0 | 55036676 |
| 2014 | 98539318.8 | 43261711.1 | 67.0 | 55837402.9 |
| 2015 | 57610951.2 | 48578232.7 | 64.7 | 50650572.7 |
| 2016 | 51742504.9 | 57353324.3 | 52.8 | 28703209.2 |
| 2017 | 70950148.3 | 37361218.7 | 57.9 | 32330275.7 |
| 2018 | 100684985 | 43804511.1 | 62.4 | 38107186.6 |
| 2019 | 98225336.1 | 24803819.7 | 66.5 | 54580009.8 |
| 2020 | 57141527 | 18390722.88 | 56.5 | 16754906.2 |
| 2021 | 121560002.4 | 20438162.8 | 64.8 | 30744846 |
| 2022 | 180910609.3 | 31990783.2 | 68.1 | 40364949 |
| 2023 | 151964911.8 | 38069032.01 | 76.6 | 27448165.32 |

**المصدر:** عمل الباحثين بالاعتماد المجاميع الاحصائية السنوية (2004-2023)الجهاز المركزي للاحصاء.

ذلك ان النسبة العظمى من الاستثمارات تعود للقطاع الحكومي، اي انها تخصص كجزء من الموازنة العامة للدولة، وبالتالي فهي تعتمد على الايرادات المتأتية معظمها من الصادرات . من جهة اخرى وبما ان الصناعة في العراق لا تزال في مراحل متدنية، لذلك يتم اللجوء الى ادخال السلع الرأسمالية والآلات عن طريق الاستيراد، وبالتالي تعد الاستيرادات احدى القنوات الداعمة للاستثمار في العراق. وبذلك يمكن ان يكون للتجارة الخارجية في العراق اثاراً (مباشرة او غير مباشرة) على الاستثمار المحلي. ومن خلال تتبع القيم الواردة في الجدول (2) والشكل (2) يمكننا ملاحظة أن معدلات تراكم رأس المال الثابت بالأسعار الجارية غير مستقرة، حيث تتأرجح بين ارتفاعات ملحوظة وانخفاضات حادة، نلاحظ ان الاستثمار المحلي بلغ2857807 مليون دينار عام 2004 ثم ارتفع الى ان وصل 16911154.6 مليون دينارعام 2006، واستمر بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض وبلغ اقصى قيمة له عام 2019 مسجلاً 54580009.8مليون دينار، ترجع هذه الفجوات الحادة إلى مجموعة من الأسباب أبرزها المشاكل والمعوقات التي تعترض تنفيذ المشاريع الاستثمارية في البلد. تشمل هذه المعوقات قضايا تشريعية تتعلق بالآلية المتبعة في إحالة العقود الاستثمارية، وأخرى أمنية مرتبطة بالوضع الأمني في البلد، بالإضافة إلى عوامل أخرى. ولكن وعلى الرغم من التأرجح الكبير في حجم الاستثمار خلال مدة البحث يلاحظ أن الاتجاه العام له يتخذ منحاً تصاعدياً، ويكاد يكون موازياً لخط الاتجاه العام للصادرات (كما موضح في الشكل 2) وبالتالي يمكن ان يكون دلالة على تأثره بالتجارة الخارجية ولو بشكل غير مباشر.

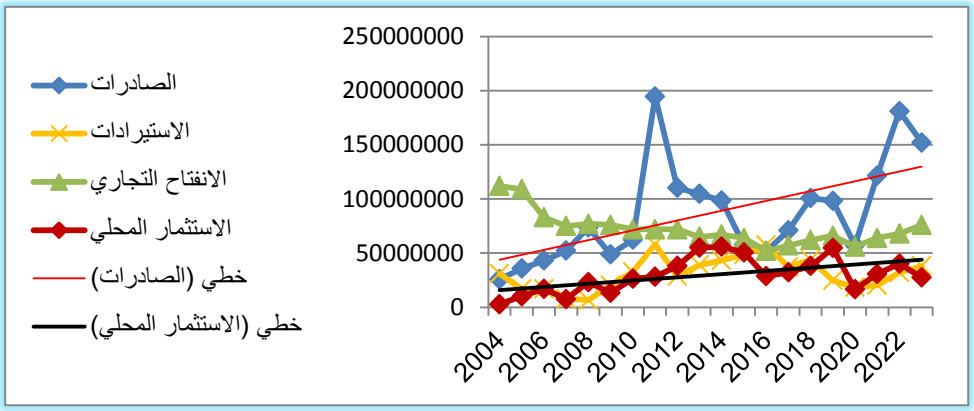


**الشكل (2) العلاقة بين التجارة الخارجية والاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2023)**

**المصدر:** اعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول (2) .

## المحور الثالث: قياس وتحليل اثر التجارة الخارجية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة(2004-2023)

**الجدول (3) التوصيف الدالي لمتغيرات البحث ونوعها ورموزها**

| ت | اسم المتغير المستخدم | رمز المتغير | نوع المتغير |
|---|---|---|---|
| 1 | اجمالي الصادرات | X1 | المتغيرات المستقلة |
| 2 | اجمالي الاستيرادات | X2 | |
| 3 | الانفتاح التجاري | X3 | |
| 4 | الانفاق العام | Y1 | المتغيرات التابعة |
| 5 | الاستثمار المحلي | Y2 | |

**المصدر:** اعداد الباحثين.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

**النموذج الأول:** يتضمن هذا النموذج تقدير اثر التجارة الخارجية كمتغير تفسيري على الانفاق العام كمتغير معتمد ويمكن صياغة دالته ومعادلته كما يأتي:

$$Y1 = F(X1, X2, X3) \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$\Delta Y1 = C + B_1 X1_{t-1} + B_2 X2_{t-1} + B_3 X3_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \lambda_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \lambda_2 \Delta X2_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \lambda_3 \Delta X3_{t-i} + \varepsilon t \ldots (2)$$

**النموذج الثاني:** يتضمن هذا النموذج تقدير اثر التجارة الخارجية كمتغير تفسيري على الاستثمار المحلي كمتغير معتمد ويمكن صياغة دالته ومعادلته كما يأتي:

$$Y2 = F(X1, X2, X3) \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

$$\Delta Y2 = C + B_1 X1_{t-1} + B_2 X2_{t-1} + B_3 X3_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \lambda_1 \Delta X1_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \lambda_2 \Delta X2_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \lambda_3 \Delta X3_{t-i} + \varepsilon t \ldots\ldots (4)$$

**وتمثل المتغيرات المستقلة: الصادرات$X1$, الاستيرادات$X2$, الانفتاح التجاري$X3$**

**1-نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون:** لضمان فحص أكثر دقة لسكون متغيرات البحث يتم اللجوء إلى اختبارات جذر الوحدة باعتبارها خطوة موثوقة وضرورية حيث تُعد الأساس الذي يُبنى عليه باقي اختبارات النموذج القياس ومن بين أهم هذه الاختبارات اختبار ديكي-فولر الموسّع (ADF).

**-نتائج اختبار ديكي فوللر المطور:** اتضح من الجدول (4) الذي بين نتائج اختبار جذر الوحدة للسكون لمتغيرات البحث وبصيغتها الخطية أنه لم تكن جميع المتغيرات ساكنة عند المستوى الأصلي

**جدول (4): نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع عند المستوى الاصلي والفرق الأول**

| UNIT ROOT TEST TABLE (ADF) | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| At Level | | | | | | | |
| With Constant | Variables | X1 | X2 | X3 | | Y2 | Y3 |
| | t-Statistic | -1.9972 | -2.1639 | -3.7168 | | -1.0523 | -2.1314 |
| | Prob. | 0.2874 | 0.2211 | 0.0057 | | 0.7303 | 0.2332 |
| | Result | n0 | n0 | *** | | n0 | n0 |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -2.2907 | -2.3880 | -2.3458 | | -2.2184 | -1.7275 |
| | Prob. | 0.4332 | 0.3825 | 0.4044 | | 0.4724 | 0.7291 |
| | Result | n0 | n0 | n0 | | n0 | n0 |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | 0.0256 | -0.3999 | -1.1067 | | 0.9851 | -0.7133 |
| | Prob. | 0.6876 | 0.5364 | 0.2414 | | 0.9129 | 0.4044 |
| | Result | n0 | n0 | n0 | | n0 | n0 |
| At First Difference | | | | | | | |
| With Constant | Variables | d(X1) | d(X2) | d(X3) | | d(Y2) | d(Y3) |
| | t-Statistic | -3.1885 | -3.3585 | -3.0725 | | -2.9249 | -3.4480 |
| | Prob. | 0.0249 | 0.0157 | 0.0330 | | 0.0473 | 0.0123 |
| | Result | ** | ** | ** | | ** | ** |
| With Constant & Trend | t-Statistic | -3.1407 | -3.3241 | -5.1816 | | -2.9199 | -3.6419 |
| | Prob. | 0.1052 | 0.0703 | 0.0004 | | 0.1624 | 0.0330 |
| | Result | n0 | * | *** | | n0 | ** |
| Without Constant & Trend | t-Statistic | -3.1276 | -3.3636 | -3.0479 | | -2.5623 | -3.4934 |
| | Prob. | 0.0022 | 0.0010 | 0.0027 | | 0.0110 | 0.0007 |
| | Result | *** | *** | *** | | ** | *** |

**المصدر:** من اعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.10

-تدل العلامة (*) انها معنوية عند مستوى معنوية 10%. (**) وتتعني معنوي عند مستوى معنوية 5% . وتعني (***) انها معنوية عند مستوى معنوية 1%.

كون أن قيمة (t) المحسوبة أصغر من قيمة (t) الحرجة عند مستويات معنوية (1% و 5%)، مما يعني قبول فرضية العدم (H0: B=0) القائلة بوجود جذر الوحدة في بيانات السلاسل الزمنية وبعد أخذ الفرق الأول للبيانات تبين انها كانت ساكنة حيث كانت قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الحرجة عند نفس مستويات المعنوية مما يعني قبول الفرضية البديلة (H1: B≠0) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة في البيانات محل البحث. وهذا يشير إلى أن البيانات أصبحت متكاملة من الرتبة I(1) سواء مع وجود حد ثابت أو حد ثابت مع اتجاه عام أو بدونهما.

**2-اختيار النموذج القياسي الملائم لمتغيرات البحث:** بعد التحقق من سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث وباستخدام اختبار الرسوم البيانية واختبارات جذر الوحدة للسكون تبين أن المتغيرات المدروسة تتصف بالسكون عند مستويات مختلفة سواء عند المستوى الأصلي أو بعد أخذ الفرق الأول بناءً على ذلك أصبح من الضروري تطبيق منهجية التكامل المشترك من خلال انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك لتقدير العلاقة التوازنية بين المتغيرات على المديين القصير والطويل ويُعد نموذج ARDL الخيار الأمثل لهذه البحث نظرًا لمرونته في التعامل مع السلاسل الزمنية المتكاملة من رتب مختلفة بخلاف اختبارات أنجل-جرانجر وجوهانسن التي تتطلب أن تكون جميع السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها.

**اولاً:- نتائج قياس اثر التجارة الخارجية على الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2023)**

**1- التقدير الأولي لنموذج الانفاق العام:**

يوضح الجدول (5) نتائج التقدير الأولي للنموذج حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2$=0.98)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (التجارة الخارجية) تفسر حوالي 98% من التغيرات في المتغير التابع (الانفاق العام) بينما تعود النسبة المتبقية البالغة (2%) إلى العوامل العشوائية والتغيرات الأخرى غير المشمولة في النموذج كما أن قيمة معامل التحديد كانت أقل من قيمة (Durbin- Watson stat) مما يؤكد عدم وجود انحدار زائف بين متغيرات البحث أما قيمة اختبار (F) خلال مدة البحث بلغت (303.452)، مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل وتم اختيار النموذج الأمثل وفقًا لمنهجية (ARDL) حيث كان النموذج المحدد هو (3,4,0,1)، وذلك استنادًا إلى معايير اختيار فترات الإبطاء المثلى مثل (HQ، BIC، AIC) حيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يحقق أقل قيمة لهذه المعايير ويوضح الشكل البياني (3) فترات الإبطاء المثلى بحسب اختبار (AIC).

**الجدول (5): نتائج اختبار التقدير الاولي لنموذج الانفاق العام (ARDL)**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y2(-1) | 1.1358 | 0.1210 | 9.3870 | 0.0000 |
| Y2(-2) | -0.2375 | 0.1824 | -1.3026 | 0.1974 |
| Y2(-3) | -0.1514 | 0.1119 | -1.3532 | 0.1808 |
| X1 | 0.2592 | 0.0677 | 3.8314 | 0.0003 |
| X1(-1) | -0.2391 | 0.1105 | -2.1638 | 0.0342 |
| X1(-2) | 0.0372 | 0.1141 | 0.3259 | 0.7456 |
| X1(-3) | -0.0047 | 0.1079 | -0.0435 | 0.9654 |
| X1(-4) | 0.1321 | 0.0681 | 1.9402 | 0.0568 |
| X2 | 0.0164 | 0.0168 | 0.9785 | 0.3315 |
| X3 | 0.2939 | 0.2606 | 1.1276 | 0.2637 |
| X3(-1) | -0.4068 | 0.2554 | -1.5928 | 0.1161 |
| C | 1.4446 | 0.6712 | 2.1523 | 0.0352 |
| R-squared | 0.9812 | Mean dependent var | | 18.1388 |
| Adjusted R-squared | 0.9780 | S.D. dependent var | | 0.4330 |
| S.E. of regression | 0.0643 | Akaike info criterion | | -2.5069 |
| Sum squared resid | 0.2645 | Schwarz criterion | | -2.1389 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **Log likelihood** | **107.2624** | **Hannan-Quinn criter.** | **-2.3598** |
| **F-statistic** | **303.4529** | **Durbin-Watson stat** | **2.1112** |
| **Prob(F-statistic)** | **0.0000** | | |

**المصدر:** من عمل الباحثينِ بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

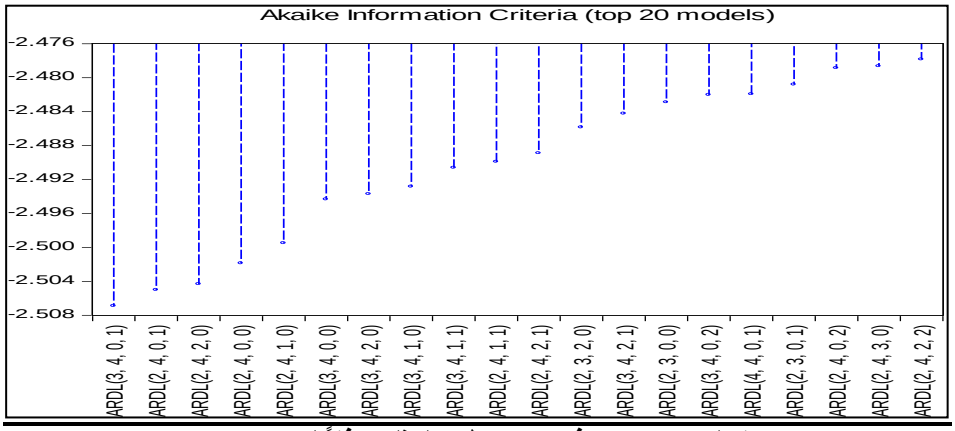


**شكل (3): نتائج فترات الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار (AIC)**

**المصدر:** من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

**2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:** للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (ادوات التجارة الخارجية) والمتغير التابع (الانفاق العام)، تم استخدام إحصائية (**F**) من خلال اختبار الحدود اذ يوضح الجدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الانفاق العام باستخدام اختبار الحدود وفق منهجية **(ARDL)**،

**الجدول(6) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الانفاق العام ARDL**

| **Test Statistic** | **Value** | **K** |
|---|---|---|
| **F-statistic** | **6.188825** | **3** |
| **Critical Value Bounds** | | |
| **Significance** | **Bound0I** | **Bound1I** |
| **10%** | **2.72** | **3.77** |
| **5%** | **3.23** | **4.35** |
| **2.5%** | **3.69** | **4.89** |
| **1%** | **4.29** | **5.61** |

**المصدر:** من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

حيث يتم مقارنة القيمة المحتسبة لاختبار (**F**) مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث. أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية (**F**) المحتسبة بلغت (6.188) وهي أعلى من قيمتها الجدولية لكل من الحدين الأعلى والأدنى وعند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%، 25%) وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم (**H0**) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث في حين يتم قبول الفرضية البديلة (**H1**) التي تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مجموعة المتغيرات التفسيرية نحو المتغير التابع (الانفاق العام) مما يدعم فرضية البحث وعليه يصبح من الضروري تقدير

الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل إضافةً إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ (**ECM**) لقياس سرعة التعديل نحو التوازن على المدى الطويل.

**3- نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير والطويل**: بعد إجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك) والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية (أدوات التجارة الخارجية) والمتغير التابع (الانفاق العام) أصبح من الضروري تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل بالإضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ (ECM) للنموذج المقدر اذ يوضح الجدول (7) أن معلمة تصحيح الخطأ قد استوفت شرطي السالبية والمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من (1%) مما يشير إلى أن (0.253) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن لتحقيق التوازن في الأجل الطويل وبذلك يحتاج الانفاق العام إلى حوالي عشرة أشهر للوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل والمتمثلة بتخفيض الانفاق العام الغير منتج مستقبلاً مما يعكس استجابة بطيئة نسبياً إضافةً إلى ذلك أظهرت تقديرات معلمات الأجل القصير توافقاً كبيراً من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معلمات الأجل الطويل رغم وجود تباين نسبي في القيم المقدرة ويوضح الجدول (7) نتائج تقدير الاستجابة طويلة وقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL، وذلك بهدف تحليل اثر التجارة الخارجية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2023).

**جدول (7): نتائج معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج الانفاق العام**

| مقدرات الأجل القصير ومعلمة تصحيح | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **Variable** | **Coefficient** | **Std. Error** | **t-Statistic** | **Prob.** |
| **D(Y2(-1))** | **0.3889** | **0.1081** | **3.5967** | **0.0006** |
| **D(Y2(-2))** | **0.1514** | **0.1119** | **1.3532** | **0.1808** |
| **D(X1)** | **0.2592** | **0.0677** | **3.8314** | **0.0003** |
| **D(X1(-1))** | **-0.0372** | **0.1141** | **-0.3259** | **0.7456** |
| **D(X1(-2))** | **0.0047** | **0.1079** | **0.0435** | **0.9654** |
| **D(X1(-3))** | **-0.1321** | **0.0681** | **-1.9402** | **0.0568** |
| **D(X2)** | **0.0164** | **0.0168** | **0.9785** | **0.3315** |
| **D(X3)** | **-0.2939** | **0.2606** | **-1.1276** | **0.2637** |
| **CointEq(-1)** | **-0.2531** | **0.0550** | **-4.6011** | **0.0000** |
| **Cointeq = Y2 - (0.7297X1 + 0.0649X2 -0.4460X3 + 5.7069 )** | | | | |
| **مقدرات الأجل الطويل** | | | | |
| **X1** | **0.7297** | **0.0940** | **7.7627** | **0.0000** |
| **X2** | **0.0649** | **0.0628** | **1.0336** | **0.0052** |
| **X3** | **-0.4460** | **0.2274** | **-1.9611** | **0.0542** |
| **C** | **5.7069** | **2.1186** | **2.6937** | **0.0090** |

**المصدر:** من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

**4- تقييم جودة النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (7) والخاصة بقياس العلاقة بين ادوات التجارة الخارجية وبين الانفاق العام في العراق للمدة (2004-2023) ووفقاً لانموذج (**ARDL**) وكالاتي:

أ-تشير المعلمة المقدرة لمتغير اجمالي الصادرات (**X1**) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الصادرات والانفاق العام في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الانفاق العام (0.259) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير اجمالي الصادرات، أي إن الزيادة في اجمالي الصادرات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الانفاق العام بمقدار (0.259%)، في حين بلغت قيمة الانفاق العام (**0.729**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير اجمالي الصادرات، أي إن الزيادة في اجمالي الصادرات

بمقدار (1%) تؤدي إلى الانفاق العام بمقدار (**0.729%**) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي

**ب-**تشير المعلمة المقدرة لمتغير اجمالي الاستيرادات (**X2**) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الاستيرادات والانفاق العام في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الانفاق العام (0.016) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير اجمالي الاستيرادات، أي إن الزيادة في اجمالي الاستيرادات بمقدار(1%) تؤدي إلى زيادة الانفاق العام بمقدار (0.016%)، في حين بلغت قيمة الانفاق العام (**0.064**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير اجمالي الاستيرادات، أي إن الزيادة في اجمالي الاستيرادات بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الانفاق العام بمقدار (**0.064%**) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.

ج- تشير المعلمة المقدرة لمتغير الانفتاح التجاري (**X3**) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والانفاق العام في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الانفاق العام (-0.293) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري، أي إن الزيادة في الانفتاح التجاري في العراق بمقدار(1%) تؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بمقدار (0.293%)، في حين بلغت قيمة الانفاق العام (**-0.446**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري ،أي إن الزيادة في الانفتاح التجاري في العراق بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الانفاق العام بمقدار (**0.446%**) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.

**5- تقييم جودة النموذج المقدر من الناحية القياسية:**

**أ- اختبار الارتباط الذاتي لنموذج الانفاق العام:**

يوضح الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (**BGLM**) الذي يُعد الأدق في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات السلسلة الزمنية للمتغير العشوائي اذ تشير نتائج الاختبار إلى عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي حيث تجاوزت القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري (**F**) ومربع كاي مستوى الدلالة البالغ 5% فقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (**F**) (**0.2789**) في حين كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي (0.1504) مما يدعم قبول فرضية العدم التي تفيد بخلو النموذج المقدر الانفاق العام من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

**الجدول(8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) الانفاق العام**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | **2.645917** | **Prob. F(2 ،62)** | **0.2789** |
| **Obs*R-squared** | **5.976645** | **Prob. Chi-Square(2)** | **0.1504** |

**المصدر:** من اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

**ب- اختبار ثبات التجانس للتباين لنموذج الانفاق العام:**

يوضح الجدول (9) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين حيث تبين أن نموذج الانفاق العام لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين فقد بلغت قيمة إحصائية (**F**) المحتسبة (1.635) عند مستوى احتمال (0.205) مما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين

**الجدول (9): نتائج عدم تجانس التباين (ARCH) لنموج الانفاق العام**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | **1.635208** | **Prob. F(1 ،73)** | **0.2050** |
| **Obs*R-squared** | **1.643200** | **Prob. Chi-Square(1)** | **0.1999** |

**المصدر**: من اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (7), No. (2), Part (1): 484-504
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2025.7.3.26

**ثانياً: نتائج قياس اثر التجارة الخارجية على الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2023)**

**1-: التقدير الأولي لنموذج الاستثمار المحلي (ARDL)**

**الجدول (10): نتائج اختبار التقدير الاولي لنموذج الاستثمار المحلي (ARDL)**

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| Y3(-1) | 1.4161 | 0.1004 | 14.0987 | 0.0000 |
| Y3(-2) | -0.6173 | 0.1045 | -5.9085 | 0.0000 |
| X1 | 0.4981 | 0.1366 | 3.6465 | 0.0005 |
| X1(-1) | -0.8593 | 0.2346 | -3.6632 | 0.0005 |
| X1(-2) | 0.4781 | 0.1513 | 3.1609 | 0.0024 |
| X2 | 0.0653 | 0.0336 | 1.9405 | 0.0565 |
| X3 | -0.2150 | 0.1479 | -1.4535 | 0.1507 |
| C | 1.1137 | 1.1227 | 0.9920 | 0.3248 |
| R-squared | 0.9609 | Mean dependent var | | 17.0925 |
| Adjusted R-squared | 0.9568 | S.D. dependent var | | 0.5078 |
| S.E. of regression | 0.1056 | Akaike info criterion | | -1.5581 |
| Sum squared resid | 0.7469 | Schwarz criterion | | -1.3109 |
| Log likelihood | 66.4282 | Hannan-Quinn criter. | | -1.4594 |
| F-statistic | 234.9854 | Durbin-Watson stat | | 2.0649 |
| Prob(F-statistic) | 0.0000 | | | |

**المصدر**: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

يوضح الجدول (10) نتائج التقدير الأولي للنموذج حيث بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2$=0.96)، مما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة (التجارة الخارجية) تفسر حوالي 96% من التغيرات في المتغير التابع (الاستثمار المحلي) بينما تعود النسبة المتبقية البالغة (4%) إلى العوامل العشوائية والتغيرات الأخرى غير المشمولة في النموذج كما أن قيمة معامل التحديد كانت أقل من قيمة (Durbin-Watson)مما يؤكد عدم وجود انحدار زائف بين متغيرات البحث أما قيمة اختبار (F) خلال مدة البحث بلغت (234.985)، مما يدل على معنوية النموذج المقدر ككل وتم اختيار النموذج الأمثل وفقًا لمنهجية (ARDL) حيث كان النموذج المحدد هو (2،0،0،2)، وذلك استنادًا إلى معايير اختيار فترات الإبطاء المثلى مثل (HQ، BIC، AIC) حيث يتم اختيار طول الإبطاء الذي يحقق أقل قيمة لهذه المعايير ويوضح الشكل البياني(4) فترات الإبطاء المثلى بحسب اختبار (AIC).

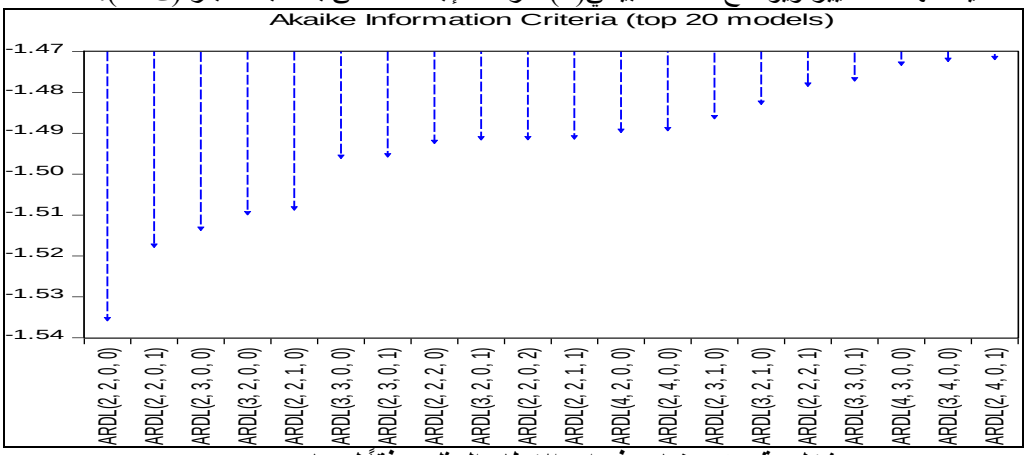


**شكل رقم (4): نتائج فترات الإبطاء المثلى وفقاً لمعيار (AIC)**

**المصدر**: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

**2- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك:**

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة (ادوات التجارة الخارجية) والمتغير التابع (الاستثمار المحلي)، تم استخدام إحصائية (F) من خلال اختبار الحدود. اذ يوضح الجدول (11) نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج الاستثمار المحلي باستخدام اختبار الحدود وفق منهجية (ARDL)، حيث يتم مقارنة القيمة المحتسبة لاختبار (F) مع القيم الحرجة عند مستويات معنوية مختلفة لتحديد ما إذا كانت هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل البحث. أظهرت النتائج أن قيمة إحصائية (F) المحتسبة بلغت (8.675) وهي أعلى من قيمتها الجدولية لكل من الحدين الأعلى والأدنى وعند مستويات المعنوية (1%، 5%، 10%، 25%) وبناءً على ذلك يتم رفض فرضية العدم (H0) التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات البحث في حين يتم قبول الفرضية البديلة (H1) التي تؤكد وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات خلال مدة البحث وهذا يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من مجموعة المتغيرات التفسيرية (أدوات التجارة الخارجية) نحو المتغير التابع (الاستثمار المحلي) مما يدعم فرضية البحث وعليه يصبح من الضروري تقدير الاستجابة قصيرة وطويلة الأجل إضافةً إلى تقدير معلمة تصحيح الخطأ (ECM) لقياس سرعة التعديل نحو التوازن على المدى الطويل.

**جدول (11): نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الاستثمار المحلي ARDL**

| Test Statistic | Value | K |
|---|---|---|
| F-statistic | 8.675435 | 3 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | Bound0I | Bound1I |
| 10% | 2.72 | 3.77 |
| 5% | 3.23 | 4.35 |
| 2.5% | 3.69 | 4.89 |
| 1% | 4.29 | 5.61 |

**المصدر:** من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

**3- نتائج تقدير معلمة تصحيح الخطأ ومعلمات الأجل القصير والطويل:**

بعد إجراء اختبار الحدود (التكامل المشترك) والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية (أدوات التجارة الخارجية) والمتغير التابع (الاستثمار المحلي) أصبح من الضروري تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل بالإضافة إلى معلمة تصحيح الخطأ (ECM) للنموذج المقدر. اذ يوضح الجدول (12) أن معلمة تصحيح الخطأ قد استوفت شرطي السالبية والمعنوية الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من (1%) مما يشير إلى أن (0.201) من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً بمرور الزمن لتحقيق التوازن في الأجل الطويل وبذلك يحتاج الاستثمار المحلي إلى حوالي سنة وشهرين للوصول إلى قيمته التوازنية في الأجل الطويل والمتمثلة بزيادة الاستثمار المحلي مستقبلاً مما يعكس استجابة بطيئة نسبياً إضافةً إلى ذلك أظهرت تقديرات معلمات الأجل القصير توافقاً كبيراً من حيث الإشارة ومستوى المعنوية مع معلمات الأجل الطويل رغم وجود تباين نسبي في القيم المقدرة ويوضح الجدول(12) نتائج تقدير الاستجابة طويلة وقصيرة الأجل وفق نموذج ARDL، وذلك بهدف تحليل اثر التجارة الخارجية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال المدة (2004-2023).

**جدول (12): نتائج معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ لنموذج الاستثمار**

| مقدرات الأجل القصير ومعلمة تصحيح | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(Y3(-1)) | 0.6173 | 0.1045 | 5.9085 | 0.0000 |
| D(X1) | 0.4981 | 0.1366 | 3.6465 | 0.0005 |
| D(X1(-1)) | -0.4781 | 0.1513 | -3.1609 | 0.0024 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| **D(X2)** | **0.0653** | **0.0336** | **1.9405** | **0.0565** |
| **D(X3)** | **-0.2150** | **0.1479** | **-1.4535** | **0.0507** |
| **CointEq(-1)** | **-0.2012** | **0.0549** | **-3.6619** | **0.0005** |
| **Cointeq = Y3 - (0.5811X1 + 0.3244X2 -1.0685X3 + 5.5361)** | | | | |
| **مقدرات الأجل الطويل** | | | | |
| **X1** | **0.5811** | **0.1720** | **3.3793** | **0.0012** |
| **X2** | **0.3244** | **0.1422** | **2.2807** | **0.0258** |
| **X3** | **-1.0685** | **0.5912** | **-1.8074** | **0.0752** |
| **C** | **5.5361** | **5.0465** | **1.0970** | **0.2766** |

**المصدر**: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (Eviews 10).

**4- تقييم جودة النموذج المقدر من الناحية الاقتصادية:**

يتضح من النتائج الواردة في الجدول (12) والخاصة بقياس العلاقة بين ادوات التجارة الخارجية وبين الاستثمار المحلي في العراق للمدة (2004-2023) ووفقاً لانموذج (**ARDL**) وكالاتي:

**أ-** تشير المعلمة المقدرة لمتغير اجمالي الصادرات (**X1**) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الصادرات والاستثمار المحلي في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الاستثمار المحلي (0.498) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير اجمالي الصادرات، أي إن الزيادة في اجمالي الصادرات في الأجل القصير بمقدار(1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.498%)، في حين بلغت قيمة الاستثمار المحلي (**0.581**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير اجمالي الصادرات، أي إن الزيادة في اجمالي الصادرات في الأجل الطويل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (**0.581%**) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.

**ب-** تشير المعلمة المقدرة لمتغير اجمالي الصادرات (**X2**) إلى وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الاستيرادات والاستثمار المحلي في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الاستثمار المحلي (0.065) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير اجمالي الاستيرادات، أي إن الزيادة في اجمالي الاستيرادات في الأجل القصير بمقدار(1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.065%)، في حين بلغت قيمة الاستثمار المحلي (**0.324**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير اجمالي الاستيرادات، أي إن الزيادة في اجمالي الاستيرادات في الأجل الطويل بمقدار (1%) تؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (**0.324%**) وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.

ج- تشير المعلمة المقدرة لمتغير الانفتاح التجاري (**X3**) إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي في الأجلين القصير والطويل، إذ بلغت قيمة الاستثمار المحلي (-0.215) في الأجل القصير بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري، أي إن الزيادة في الانفتاح التجاري في العراق في الأجل القصير بمقدار(1%) تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (0.215%)، في حين بلغت قيمة الاستثمار المحلي (**-1.068**) في الأجل الطويل بالنسبة لمتغير الانفتاح التجاري ،أي إن الزيادة في الانفتاح التجاري في العراق في الأجل الطويل بمقدار (1%) تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (**1.068%**) وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ولا يتفق مع فرضية البحث و لكن يعكسه واقع الاقتصاد العراقي.

**5- تقييم جودة النموذج المقدر من الناحية القياسية:**

بعد تقدير معلمات النموذج القياسي للعلاقة قصيرة وطويلة الأجل والتأكد من جودته وملاءمته لقياس اثر التجارة الخارجية وأثرها على مؤشرات الاقتصاد الكلي في العراق فضلاً عن خلوه من المشكلات القياسية تبرز الحاجة إلى إجراء الاختبارات التشخيصية على النحو التالي:

**أ-اختبار الارتباط الذاتي لنموذج الاستثمار المحلي:**

يوضح الجدول (13) نتائج اختبار الارتباط الذاتي باستخدام اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي (**BGLM**) الذي يُعد الأدق في الكشف عن وجود الارتباط الذاتي بين بيانات السلسلة الزمنية للمتغير العشوائي اذ تشير نتائج الاختبار إلى عدم معاناة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي حيث تجاوزت القيم الاحتمالية المصاحبة لاختباري (**F**) ومربع كاي مستوى الدلالة البالغ 5% فقد بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (**F**) (**0.8477**) في حين كانت القيمة الاحتمالية لإحصائية مربع كاي (0.8269) مما يدعم قبول فرضية العدم التي تفيد بخلو النموذج المقدر الاستثمار المحلي من مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي.

**الجدول (13): نتائج اختبار الارتباط الذاتي (LM) الاستثمار المحلي**

| Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | **0.165593** | **Prob. F(2 ،65)** | **0.8477** |
| **Obs*R-squared** | **0.380200** | **Prob. Chi-Square(2)** | **0.8269** |

**المصدر**: من اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

**ب-اختبار ثبات التجانس للتباين لنموذج الاستثمار المحلي:**

يوضح الجدول (14) نتائج اختبار ثبات تجانس التباين حيث تبين أن نموذج الاستثمار المحلي لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين فقد بلغت قيمة إحصائية (**F**) المحتسبة (1.237) عند مستوى احتمال (0.296) مما يشير إلى قبول فرضية العدم التي تفيد بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر وعدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

**الجدول (14): نتائج عدم تجانس التباين (ARCH) لنموج الاستثمار المحلي**

| Heteroskedasticity Test: ARCH | | | |
|---|---|---|---|
| **F-statistic** | **1.237250** | **Prob. F(1 ،70)** | **0.2964** |
| **Obs*R-squared** | **2.492442** | **Prob. Chi-Square(1)** | **0.2876** |

**المصدر**: من اعداد الباحثين إعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews10).

## الاستنتاجات:

توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات النظرية والعملية وكما يلي:

**أولاً: استنتاجات الجانب النظري التحليلي:**

1- تحتل صادرات النفط الخام الاهمية النسبية الاكبر من بين مجموع الصادرات العراقية بنسبة مساهمة فاقت 90% خلال مدة البحث، الأمر الذي يضفي صفة الاحادية في بنية الصادرات للبلد، مما يجعل الاقتصاد العراقي ذو حساسية عالية تجاه صدمات الاسعار العالمية للنفط.

2- شهد العراق زيادة مضطردة لحجم الاستيرادات خصوصاً بعد الانفتاح الذي شهده الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، مع ملاحظة ارتفاع حجم استيراد المنتجات النفطية، خصوصاً في الاعوام الاخيرة من مدة البحث.

3- يعاني الميزان التجاري العراقي من تشوهات نوعية ناتجة عن نوعية السلع المصدرة، فعلى الرغم من تحقيق الميزان التجاري فوائض خلال مدة الدراسة الا انه وبعد استبعاد سلعة النفط الخام يظهر مقدار العجز الذي يعاني منه الميزان التجاري طيلة مدة البحث.

4- يتسم الاستثمار المحلي في العراق بالتقلبات الحادة، مع ملاحظة ان النسبة الاكبر في تكوين هذه الاستثمارات تعود للقطاع العام ، وهذا مؤشر على ضعف اثر القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

5- تعرض الاقتصاد العراقي الى موجات تضخمية قد توصف بالعنيفة خاصة في السنوات الاولى من مدة البحث، ولم يشهد استقرارًا نسبيًا إلا بعد عام 2012، ما يعكس نجاح السلطة النقدية في توفير الاستقرار في سعر الصرف .

6- تتصف النفقات العامة في العراق بالاتجاه التصاعدي "المتذبذب" والتي اصبحت صفة سائدة على النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري طيلة مدة البحث. والسبب في ذلك ربما يعود إلى غياب استراتيجية مالية طويلة الأمد قادرة على توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية، فتذبذب النفقات العامة في العراق ناتج عن حقيقة ان الانفاق العام في العراق يعتمد بشكل شبه تام على ايرادات النفط الخام.

## ثانياً: استنتاجات الجانب التطبيقي:

1- وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الصادرات والانفاق العام في الأجلين القصير والطويل, وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.
2- وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الاستيرادات والانفاق العام في العراق في الأجلين القصير والطويل, وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.
3- وجود علاقة عكسية ومعنوية لكنها ضعيفة بين الانفتاح التجاري والانفاق العام في الأجلين القصير والطويل،وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.
4- وجود علاقة طردية ومعنوية بين اجمالي الصادرات والاستثمار المحلي في العراق في الأجلين القصير والطويل، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.
5- وجود علاقة طردية ومعنوية لكنها ضعيفة بين اجمالي الاستيرادات والاستثمار المحلي في العراق في الأجلين القصير والطويل، وهذا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ويتفق مع فرضية البحث وواقع الاقتصاد العراقي.
6- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين الانفتاح التجاري والاستثمار المحلي في العراق في الأجلين القصير والطويل، وهذا لا يتفق مع منطق النظرية الاقتصادية ولا يتفق مع فرضية البحث ولكن يعكسه واقع الاقتصاد العراقي.

## التوصيات:

في ضوء الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة مجموعة من التوصيات تتمثل بما يلي:

1- الاستفادة من المزايا النسبية التي يتمتع بيها الاقتصاد العراقي وتسخيرها في تنويع القاعدة الاقتصادية من اجل التخلص من حالة الاقتصاد الريعي المعتمد على النفط فقط، وذلك عن طريق استغلال وتوظيف الأموال المتولدة من قطاع النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الأخرى مثل قطاع الزراعة، والسياحة لاسيما الدينية، و الصناعات التحويلية, فضلا عن تطوير البنى التحتية والتي تمثل القاعدة الأساس التي تعتمد عليها القطاعات والأنشطة الاقتصادية.
2- العمل على تنويع الصادرات من خلال اقامة صناعات انتاجية ذات قيمة عالية موجهة للتصدير, والعمل على تنويع صادرات النفط لتشمل المنتجات المكررة اضافة الى النفط الخام، ويتم ذلك من خلال انشاء مصافٍ جديدة لتكرير النفط وتطوير المصافي القائمة لما يتضمنه هذا الامر من دور بارز في إنعاش الميزان التجاري على الأقل في الأجل الطويل.
3- ضرورة العمل على توفير مناخ استثماري جيد من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية، ويتحقق ذلك بتوفير الاستقرار السياسي والأمني، اضافة الى تقديم تسهيلات للشركات الاستثمارية لغرض الاستثمار في المشاريع التي لا يمكن للاقتصاد الوطني حالياً القيام بها، وإعطاء صلاحية للحكومات المحلية بتشريع قوانين للاستثمار بما يلائم وطبيعة المحافظة نفسها، والذي من شأنه إنعاش وتطوير القطاعات التي تتميز بها كل مدينة عن الأخرى.

4- تفعيل دور القطاع الخاص وتمكينه من المساهمة في النشاط الاقتصادي، ويتم ذلك عن طريق توفير المستلزمات الضرورية وتوفير بيئة مناسبة له من خلال تشريع قوانين وإصدار تعليمات على غرار المعمول به في الدول المتقدمة, وتقديم التسهيلات والإعفاءات من اجل طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب، وجعل القطاع الخاص شريكاً أساسيا ومهما للقطاع العام في عملية تنويع الهيكل الاقتصادي.

5- تفعيل دور الصناعات التحويلية التي تدخل في صناعات أخرى قابلة للتصدير عن طريق تخصيص أراضي للمشاريع الصناعية وفقًا للتخطيط العمراني لكل مدينة. كما يمكن إنشاء مناطق صناعية حرة في المناطق الحدودية، مع توفير جميع المستلزمات الفنية والحماية الأمنية اللازمة.

6- يتعين على الحكومة اعتماد سياسة تجارية تهدف إلى حماية المنتج المحلي من خلال تنفيذ مجموعة من الإجراءات، من بينها تطبيق قانون التعريفة الجمركية بشكل كامل للسيطرة على المنافذ الحدودية. فضلاً عن وضع معايير لمكافحة الإغراق السلعي، مما يساهم في تعزيز الإنتاج وزيادة فرص المنافسة للسلع المتاحة في السوق، مما يساهم في تقليل التبعية الاقتصادية والانكشاف على الأسواق الخارجية.

## المصادر:


1- ابو حمد، رضا صاحب(2002)، **المالية العامة**، الدار الجامعية للطباعة، البصرة، العراق.

2- آل شبيب، دريد كامل(2009)، **الاستثمار والتحليل الاستثماري**، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

3- الحاج، طارق(2012)، **المالية العامة**، الطبعة الاولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

4- خلف، فليح حسن(2008)، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

5- سعد، فاطمة فرج(2015)، **الاستثمار السياحي ودوره في تعزيز التنمية السياحية، بحث حالة الدول العربية مع اشارة خاصة الى العراق**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد19، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.

6- الطعان، حاتم فارس(2006)، **الاستثمار، اهدافه ودوافعه**، بحث منشور، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

7- محمد، اسن سعد نجم الدين، صالح، ضياء مصلح مهدي(2021)، **انعكاسات اصلاح النظام الضريبي في القانون العراقي على الاستثمار**، مجلة الحقوق، العدد40، جامعة كركوك، العراق.

8- المحمدي، عهود ناجي عبود، هايس، محمد غركان، جروان، صبحي عبد الغفور(2018)، مقومات الاستثمار في مدينة الحبانية، مجلة جامعة الانبار للعلوم الانسانية، المجلد3، العدد4، جامعة الانبار، العراق.

**9-** هلال، جنان سليم(2014)، **السياسة التجارية العراقية بعد عام 2003: الاداء ومتطلبات الاصلاح**، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد16، العدد1، جامعة القادسية، العراق.

**10.** Ekmekcioglu, Ercan(2011), **The Benefits and Problems of International Trade in the Context of Global Crisis**, Kyrgyzstan-Turkey Manas University, Kyrgyzstan.

**11.** Gurung, D. B., Lama, Ashi, (2023), **public finance**, Rajiv Gandhi University, Arunachal Pradesh, India.

**12.** Jankulovski, Nikolche, Grozdanovska, Vesna, Bojkovska, Katerina (2017) ,**International Business and Trade**, International Journal of Sciences Basic and Applied Research (IJSBAR).

**13.** Krugman, Paul R. ,Obstfeld, Maurice, Melitz, Marc J. (2018) **International Trade**, eleventh edition, published by Pearson Education, United Kingdom .

**14.** Suranovic, Steve (2010), **International Trade**, Saylor foundation, George Washington University, United States of America.